حرية
عدالة
مواطنة

البديل

إسبوعية - سياسية - مستقلة

العدد (٨٣) ٧/٤/٢٠١٣ م | www.al-badeel.org | Issue (83) 7/4/2013

نبيل العربي يأمل بوصول طرفي النزاع إلى «الإرهاق التام»

نظام الأسد يعمّم القصف بـ«الباليستي» على دمشق

■ البديل:

قصفت القوات الموالية للنظام حي برزة الدمشقي بصواريخ باليستية سقط جراءها عشرات الشهداء والجرحى، فيما أعلنت لجان التنسيق المحلية مدينة خربة غزالة في ريف درعا منطقة منكوبة.

وقال ناشطون إن قوات النظام قصفت حي برزة في دمشق بأكثر من ١٥ صاروخا بالستيا من طراز «توشكا». ويعتبر هذا الصاروخ من صنع روسي أنتج مطلع الستينيات وهو يحمل رأسا حربيا يزن نحو ٥٠٠ كيلوغرام. وقالت لجان التنسيق المحلية إن القصف بصواريخ «توشكا» أسفر عن سقوط شهداء وعشرات الجرحى بينهم نساء وأطفال إلى جانب إحراق عدد من المباني السكنية، مشددة على أنها المرة الثانية التي يستخدم فيها النظام صواريخ أرض أرض من هذا النوع في قصف دمشق منذ اندلاع الثورة حيث سبق أن أطلق صاروخا على مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين. ويبلغ نصف القطر التدميري للصاروخ ١٦٠ مترا.

وأعلنت لجان التنسيق المحلية مدينة خربة غزالة في ريف درعا منطقة منكوبة بعد تدمير ١٧٠٠ منزل تعرض لـ٢٥٠٠ صاروخ وقذيفة من قوات النظام بعد أيام من معركة «جسر حوران» التي أعلنها الجيش الحر، في ظل انقطاع تام للخدمات الإنسانية. وفي ريف حلب، احتدمت المعارك الشرسة حول مطار حلب رغم ارتكاب النظام مجزرة جديدة أعدم خلالها ٢٠ مدنياً في قرية عزيزة المجاورة للمطار.

ودارت معارك طاحنة في محيط منطقة السيدة زينب في ريف دمشق بين الجيش الحر وكتائب أبو الفضل العبّاس المشكلة من متطوعين جاؤوا للدفاع عن نظام الأسد وحماية مقام السيدة زينب. ونفذ الجيش الحر عملية نوعية في تلك المنطقة استهدف من خلالها مركز هيئة الإمداد والتموين، مؤكدة أن المركز الذي تدمر بالكامل بحسب اللجان هو «من أهم المراكز المسؤولة عن إمداد قوات النظام وشبّيحته».

ووجهت الأمم المتحدة أقوى تحذير من أن الأموال المتوفرة للتعامل مع موجات تدفق اللاجئين السوريين الى الأردن ودول أخرى مجاورة توشك على النفاد. وألمحت إلى أنه لن يكون بمقدورها الاستمرار فى تقديم خدماتها للاجئين السوريين في الأردن.

وأبدى د.نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية تشاؤماً كبيراً حول الأزمة في سوريا، قائلاً إن الحرب الباردة هبطت على سوريا، وألمح إلى أن الأزمة السورية هي من بين القضايا التي لا حل لها وأن الأمل المتبقي هو إيصال طرفي الحرب إلى «حالة الإرهاق التام»، فيما دعا الأخضر الإبراهيمي المبعوث الأممي العربي المشترك إلى «تجميد» الخطوات التالية على منح المعارضة مقعد الجامعة، حتى يتمكن من مواصلة الاتصالات مع النظام سعيا لـ«حل سياسي».

■ رأي البديل - خطأ إيران الاستراتيجي

خلال عقود مضت لم تنظر إيران إلى المنطقة وشعوبها إلا من خلال بوابة النظام السوري، وتحالفها معه، واليوم تجد نفسها أمام خيار وجودي صعب، إذ أن سقوط نظام الأسد سيعني خسارتها لجزء كبير من نفوذها في المنطقة، فعراق المالكي لا يستطيع أن يؤمن لها ما كان يؤمنه النظام السوري، وسيكون حليفها حزب الله في حالة من الانكشاف، والاضطرار إلى السياسة الداخلية اللبنانية، وهو ما لا يريده الحزب، ولا تريده طهران.

هل فات الوقت أمام طهران لتغيير نظرتها الاستراتيجية للمنطقة؟ ومن ضمنها سوريا، أي القيام بتغيير سياستها كلياً، أم أن هذا بات مستحيلاً؟. بديهي أن إيران ليست فقط حجر عثرة أمام التغيير في سوريا، وإنما هي صخرة كبيرة، وسد يمنع اختلال توازن القوى لمصلحة قوى الثورة، وهي توقف عملية قطع شريان الحياة النظام السوري، وقد تورطت في الملف السوري إلى درجة قد يكون معها الارتداد عن مواقفها صعبا، لكن أليس من مصلحة إيران أن تعيد حساباتها على المستوى الاستراتيجي، وليس على مستوى اللحظة الراهنة؟.

لقد أدت الاستراتيجية الإيرانية ونتائجها في ملف الثورة السورية إلى دفع حالة الاستقطاب في المنطقة على أساس مذهبي، وهذا الأمر بالطبع لا يصب في خانة الثورة السورية، والتي تجد نفسها يوماً بعد يوم أمام تحديات يفرضها هذا الاستقطاب، وهي تحديات تؤخر انتصارها.

في المقابل، ليست فقط سوريا وحدها ستعاني نتائج هذا الاستقطاب المذهبي، وإنما المنطقة بأسرها، ومن ضمنها إيران، حيث يتزايد مع الوقت اصطفاف الدول ضدها على أساس التناحر السني/ الشيعي.

أخطأت إيران استراتيجياً تجاه المنطقة العربية برمتها، حيث بنت نفوذها من خلال قضايا خارجية، وأرادت أن يكون لها حلفاء كرأس حربة في تلك القضايا، وتبنت القضية الفلسطينية على مستوى الشعار لكنها لم تكن طرفاً موحداً للفلسطينيين، وإنما العكس، وتبنت العداء لأمريكا، وهي تقوم بعقد صفقات معها كلما أتيحت الفرصة لها، وبقيت في حالة توتر مع دول الخليج وعداء مبطن لها، وفي كل ذلك لم تلتفت إلى بناء علاقات طبيعية مع المنطقة وشعوبها.

إيران في سوريا تغرق يوماً بعد يوم، والمنطقة أيضاً تغرق، وقد يكون من العقلانية بمكان أن يفكر العقلاء في الخروج من حالة الاستقطاب المذهبي، وتحويل دفة السفينة نحو بر الأمان، ولكن هذا يتطلب– أول ما يتطلب– أن تعيد إيران النظر موقفها نحو سوريا، وألا تعتبر أن سوريا يمكن اختصارها بنظام.

الأمم المتحدة: ربع سكان سوريا تركوا منازلهم

■ جنيف - أ.ف.ب

اعتبرت المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة أن عدد النازحين داخل الأراضي السورية بلغ نحو أربعة ملايين فيما تطالب واشنطن بتسريع المساعدات الانسانية.

وقالت مسؤولة الاتصال الاقليمية في المفوضية ريم السالم إن الأرقام السابقة لبرنامج المساعدة الإنسانية لسوريا «لم تعد تعكس الوضع المتغير بسرعة».

واضافت في رسالتها الالكترونية أن الأمم المتحدة تعمل مع شركائها على اعادة النظر في الأرقام والحلول الواجب تقديمها قبل نهاية السنة، وقدرت بنحو اربعة ملايين عدد الاشخاص النازحين داخل الاراضي السورية منذ اندلاع الثورة في اذار ٢٠١١.

ويضاف الاربعة ملايين نازح داخل الأراضي السورية إلى نحو مليون و٢٠٠ الف لاجئ أجبروا على مغادرة بلدهم إلى الدول المجاورة في كل من الأردن ولبنان وتركيا والعراق، حسب المفوضة العليا للاجئين. وهذا يعني أن ربع السوريين البالغ عددهم نحو ٢٢ مليوناً أجبروا على ترك منازلهم واللجوء إلى أماكن أخرى داخل أو خارج سوريا.

ومن شأن حدة الأزمة أن تؤدي إلى قلة في موارد المساعدات التي تقدمها الأمم المتحدة ومنظمات إنسانية ودول مانحة.

من جهتها قالت المسؤولة الأميركية لشؤون اللاجئين في وزارة الخارجية الأميركية كيلي كليمنتس: «ليس العنف وحده هو الذي يدفع الناس الى الهرب بل هناك أيضا تراجع مستوى المعيشة وانقطاع الخدمات العامة وعدم قدرة الأطفال على التوجه الى المدارس».

وبسبب حدة المعارك تراجع عمل الأجهزة الصحية فيما أغلقت مدارس أو متاجر أبوابها ما ترك السوريين بدون موارد. ومن تمكن من النزوح قد رحل فيما اضطر كثيرون لتغيير أماكن إقامتهم مرتين أو ثلاث مرات.

نساء حلب يتجردن من الذهب لتأمين مصاريف العائلة

■ حلب - أ.ف.ب

بات بيع الذهب رائجا في حلب، بعدما اضطر الناس لبيعه بكثرة لتوفير مصاريف معيشتهم في المدينة التي كانت تعد العاصمة الاقتصادية لسوريا.

تدخل أم محمد بخفر إلى متجر لبيع المجوهرات. تسأل الصائغ: «لدي قلادة من الذهب، بكم تبتاعها؟». بعد وضعها على الميزان، يجيب: «٢٤ الف ليرة سورية (٢٤٠ دولاراً)».

فمحال الصاغة لا تفرغ من زبائنها في هذه المدينة التي بات الآلاف من سكانها عاطلين عن العمل. وبقيت حلب مدة طويلة في منأى عن النزاع الدامي في البلاد، لكنها تشهد منذ تسعة اشهر معارك يومية بين القوات النظامية والمقاتلين المعارضين للرئيس بشار الاسد.

وتأتي أم محمد (٥٠ عاما) وهي والدة لسبعة أولاد، إلى المتجر يومياً للسؤال عن سعر الذهب الذي يرتفع في شكل دائم. وتقول: «كل ما تبقى لدي قلادة من الذهب تعود لابني. لن أتأخر في بيعها لأنني مضطرة لشراء الطعام والملابس لأولادي».

وخسر زوجها الذي كان يعمل في أحد المصانع، وظيفته منذ بدء انقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة يومياً عن المدينة. ومنذ ذلك الحين، باتت العائلة بلا مصدر إعالة. وتأمل أم محمد في أن يساعدها بيع الذهب على توفير لقمة العيش لأسرتها مدة أطول.

خلف المنضدة التي وضع عليها ميزانا وبعض القلادات، يقول الصائغ ابو احمد (٤٢ عاما): «يومياً يأتي أشخاص لبيع ١٠ غرامات أو ٢٠ غراما من الذهب. في أحد الايام، أتى شخص حاملاً معه ٢٠٠ غرام على شكل حلق للأذنين وخواتم. كان يعيد بيعي مجوهرات زوجته».

وفي حين يعمد البعض الى بيع حلى زوجاتهم لتوفير متطلبات عائلاتهم، يفضل آخرون شراء الذهب وبيع الليرة السورية التي فقدت نحو ١٢٠ في المئة من قيمتها منذ بدء الثورة.

وقبل اندلاع الاحتجاجات المطالبة برحيل النظام، كان غرام الذهب يباع بثلاثة آلاف ومئتي ليرة سورية، أي ما يعادل في حينه ٤٩ دولارا (٦٥ ليرة للدولار). أما اليوم، فوصل سعر الغرام الى ٤٩٠٠ ليرة، بينما تراجعت قيمة العملة الوطنية الى نحو ١١٣ ليرة للدولار الواحد.

على بعد امتار من متجر ابو احمد، افتتح ابو سالم (٤٠ عاما) محلا لبيع المجوهرات استثمر فيه كل ما يملك، وذلك بعدما أرغمه بدء المعارك في حلب وتكرار انقطاع التيار الكهربائي، على إقفال متجره لبيع السندويشات.

ويقول: «هرب العديد من تجار المجوهرات بعد بدء المعارك. كانوا يملكون ما يكفي من المال لترك البلاد، وأعدت استثمار أحد متاجرهم. أقوم حاليا ببيع الذهب وشرائه لتوفير الغذاء لأولادي الخمسة».

لكن هذه التجارة باتت تثير حسد الآخرين. ويقول ابو خلدون (٤٩ عاما) إن «رجالا مسلحين يأتون لسرقتنا، وبعضهم عناصر في الجيش السوري الحر».

أهالي مختطفين لبنانيين في سوريا يغلقون المحال السورية ببيروت

■ بيروت - الأناضول

أغلق أهالي المختطفين اللبنانيين التسعة في منطقة أعزاز السورية، المحال السورية الموجودة في منطقة حي السلم بالعاصمة اللبنانية بيروت؛ احتجاجاً على عدم الإفراج عن أبنائهم.

وقال أدهم زغيب، وهو أحد أبناء المختطفين لمراسلة «الأناضول»: «أغلقنا حوالي ٢٠٠ محل موجود في المنطقة، وسنمنع أي سوري، سواء كان معارضاً أو موالياً للنظام، من أن يتواجد بيننا فيما أهالينا لا يزالون في سوريا». وهدّد زغيب بإغلاق كل محلات السوريين في مناطق برج البراجنة وطريق المطار في بيروت، قائلا: «لن نسمح لهم بأن يسترزقوا في مناطقنا قبل عودة أهلنا».

وكان أهالي المختطفين قد انطلقوا من أمام مدينة العباس في حي السلم باتجاه السوق، وألصقوا منشورات على أبواب المحال التي أغلقها مُلاكها السوريون بمجرد معرفتهم بقدوم الأهالي، جاء فيها: «بقرار من أهالي المخطوفين في أعزاز أغلقت هذه المحال إلى حين عودة زوار الإمام الرضا».

واختطفت إحدى الجماعات السورية المسلحة المعارضة لنظام بشار الأسد ١١ لبنانيًّا في مايو الماضي، خلال عودتهم من زيارة مقدسات شيعية في إيران، وأفرجت عن اثنين منهم بوساطة تركية، فيما تبقى ٩ آخرون. وكان وزير الداخلية اللبناني، مروان شربل، كلف وفدًا لبنانيًا ف بالتوجه إلى منطقة أعزاز شمال سوريا للقاء مختطفي اللبنانيين التسعة.

تشاؤم حول مستقبل سوريا..بين التقسيم المُخطط والتدمير المنهجي للبلاد

■ حلب-محمد إقبال بلو:

تختلف وجهات النظر بين المواطنين في حلب حول سير الأحداث وتحديد المستقبل السوري، وفي مجتمع متنوع من أصحاب الفكر الإسلامي الوسطي في غالبيته إلى بعض الطوائف والأديان الأخرى، ومن ثائر حقيقي يصنع التاريخ برصاصه وقلمه وتضحياته وعمله إلى مواطن سلبي من أصحاب الاتجاه الثالث كما يسمون أنفسهم، وهذا اللون يتجلى واضحاً للجميع في مدينة حلب اليوم، ولكن بشكل عام يرى معظم الحلبيون أن هذا النظام في نزعه الأخير ولن تقوم له قائمة بعد اليوم، ويدرك الجميع أن البلد مقبل على فترة من عدم الاستقرار قد تكون طبيعية كمرحلة انتقالية وقد تكون فترة مأساوية مؤلمة.

أبو سالم أحد سكان حي بستان القصر في حلب والذي يتعرض لقصف من قوات النظام بشكل شبه يومي قال لـ»البديل»: أعتقد أن هذه المعركة مازالت طويلة جداً ونهايتها ليست بالقريبة حتى أتحدث لكم عن مستقبل سوريا، فكتائب الجيش الحر المقاتلة تتقدم كل يوم بالكثير من الإنجازات والانتصارات، ويتم تحرير العديد من المواقع يومياً بدم الشهداء وبطولات المقاتلين الذين قرروا الوقوف في وجه النظام البائد، لكن هذه الوتيرة من العمليات العسكرية مع أنها تشعرك بالتقدم المستمر سوف تستغرق وقتاً طويلاً جداً، خاصة أن النظام له من يدعمه بشكل مستمر بالعتاد والذخيرة والمال أيضاً، ما يحدث في سوريا خلق حالة توازن في القوى، فالقوى الدولية والعربية كلها تبدو لي وكأنها متفقة على إطالة أمد هذه المعركة، وعدم السماح لأي طرف بالانتصار، فكلما ضعف أحد الأطراف قاموا بتقويته وإمداده بما يحتاج، هم يريدون سوريا بلداً مدمراً بالكامل، وهذا ما يحدث حالياً.

يضيف أبو سالم : "المجتمع الدولي بأسره يعرف أن النظام انتهى، ومن المستحيل أن يعود كما كان ليسيطر على حكم البلاد، لكنهم جميعاً يحافظون على بقائه حتى الوقت المناسب بالنسبة لهم. والوقت المناسب هذا سيكون بعد تدمير كل البنى التحتية والفوقية في البلاد، وإنهاء الجيش السوري بالكامل ليصبح جيشاً لا يمتلك أبسط أنواع السلاح، وبالتالي لن يفكر من يحكم سوريا حينها بشن أية حرب على إسرائيل بل ولن يجرؤ أن يطالب بالجولان، وقد يحدث الأسوأ، فما يحدث في درعا من إخلاء لكتائب الأسد من الجبهة وانسحابات كبيرة يشعرني أن النظام قد باع درعا أيضاً بعد الجولان إلى إسرائيل، وأتوقع قيام إسرائيل بتغلغل عسكري في درعا بمباركة دولية بحجة سيطرة الإرهابيين على المنطقة المحاذية لحدودها وبذلك يتم تأمين الحدود الأسرائيلية .

المجتمع الدولي بأسره يعرف أن النظام انتهى ومن المستحيل أن يعود كما كان ليسيطر على حكم البلاد

عبد الكريم أحد سكان شارع النيل بحلب وهو الحي الراقي الذي تقيم به الكثير من الاسر الحلبية الميسورة يقول لـ»البديل»: برأيي أن هذا النظام أوشك على السقوط وسيكون هذا خلال أشهر قليلة لكننا نتخوف من الجماعات الإسلامية ومن الاصطدام معها، كلنا نعرف أنهم أبطال مجاهدون مخلصون، ونعلم ما قدموه للثورة وما حققوه من انتصارات في المعارك، إلا أنهم حديثاً بدؤوا بالتدخل في مجالات الحياة المدنية وخاصة في المناطق المحررة، ونخشى أن ينقلب هذا التدخل إلى نزاعات مستقبلاً، لأنهم بذلك خرجوا عن الموضوع الذي هم كانوا بصدده منذ البداية وهو الجهاد، وألاحظ حالياً أن حاضنتهم الشعبية بدأت بالتقلص حتى في ريف حلب الشمالي الذي يعتبر من أهم ارتباطاتهم في المحافظة، وهنالك مشكلة أخرى وهي القضية الكردية، بعض الأكراد بل بعض الأحزاب الكردية تطمح وتعمل لأجل إقامة دولة كردية في الشمال الشرقي من البلاد" .

يضيف عبد الكريم : «سوريا في طريقها إلى التقسيم فور سقوط النظام، وبرأيي السيناريو سيكون كالتالي : بعد سقوط النظام مباشرة تدفع إحدى كتائب الجيش الحر دفعاً خارجياً للقيام بمذبحة أو اثنتين في بعض القرى العلوية تحت اسم محاسبة القتلة أو ما شابه، ويبدأ المجتمع الدولي بالتحرك وتستيقظ حينها منظمات حقوق الإنسان كلها ويصوتون بين ليلة وضحاها في مجلس الأمن على نشر قوات دولية تشكل فاصلاً بين العلويين ومن يرغبون بالانتقام منهم على حد زعمهم وتكون هذه القوات هي حدود الدولة العلوية، وتبقى قوات حفظ السلام حتى يتم الانتهاء من ترتيب أمور الدولة هذه بشكل جيد وحتى إلى القيام بتسييجها بالأسلاك الحدودية الشائكة ومن ثم تغادر القوة الفاصلة لتبشر العالم بقيام الدولة العلوية الجديدة، طبعا كل هذه توقعات لا اكثر وأرجو من الله أن لا يحدث أي شيء من هذا، فكل ما نتمناه نحن سقوط هذا النظام المجرم وإقامة سوريا الحرة البرلمانية الديمقراطية التي يتعايش فيها الجميع ولا نحتاج فيها لأي تقسيم أو حدود جديدة ،يتحدث الكثيرون عن حل سياسي قادم ، اعتقد انه لا حل سياسي بعد أن وصلت الأمور إلى ما هي عليه الآن وبعد مئة ألف شهيد وثلاثة أضعافهم من المفقودين أي سياسة وأية حلول ، الجيش الحر سيحسم المعركة قريباً جدا إن شاء الله ، لكن السؤال المطروح هنا ، هل ستتركنا قوى الشر العالمية كلها لنعيد ترتيب بلدنا ؟.

مبادرة أوجلان ومساعي أردوغان لبناء طوق كردي في الشرق الأوسط

ديفيد بولوك و سونر چاغاپتاي

في ٢١ آذار ، أعلن زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان، في السجن أن منظمته ستسحب مقاتليها من الأراضي التركية بعد شنها حرب دامت أكثر من أربعة عقود. وجاء الأعلان في أعقاب الأنباء الأخيرة التي أفادت بأن أنقرة قد بدأت بإجراء محادثات سلام رسمية مع الكردستاني بهدف إنهاء الصراع في الجنوب الشرقي من البلاد، الذي استمر مدة طويلة. ومن شأن الوصول إلى حل ناجح أن يوفر السلام لتركيا ويؤدي إلى جذب الأكراد السوريين أكثر قرباً إلى أنقرة -- والذين يوجد لبعضهم على الأقل علاقات غير مباشرة مع العمال الكردستاني. وهذا بدوره سيعزز من مركز أنقرة في سعيها للإطاحة بنظام بشار الأسد في البلد المجاور. وجنباً إلى جنب مع تقارب تركيا مع أكراد العراق، يمكن لهذه العملية أن تساعد أنقرة على بناء "محور كردي" في الشرق الأوسط، أو على الأقل طوق ودي. بيد، إن التناحرات مع إيران وبغداد قد تعقد أي خطط من هذا القبيل.

وعلى الرغم من أن مراد كارايلان قد أصبح زعيم العمال الكردستاني بعد إلقاء القبض على أوجلان، لا يزال مؤسس الحزب يسيطر على الجماعة ويحضى بإخلاص ووقار الكوادر بحيث يصل ذلك إلى مظاهر التبجيل. وبالتالي، فمن المحتمل أن يمتثل العديد من الأعضاء إذا ما طُلب منهم إلقاء أسلحتهم. وفي الوقت الراهن، تعهد «حزب العمال الكردستاني» بسحب مقاتليه، وسوف ترد تركيا بالمثل من خلال منحها عفو واسع لكوادر مقاتلي الحزب. وربما تفرض أنقرة أيضاً إقامة جبرية على أوجلان؛ وكان نائب رئيس الوزراء بولنت ارينج على وشك الاعتراف بذلك خلال مقابلة تلفزيونية أجراها في حزيران ٢٠١٢.

ومع ذلك، هناك احتمال تشكيل حجر عثرة أمام التوصل إلى اتفاق. فالإضافة إلى كارايلان، تضم دائرة قيادة «حزب العمال الكردستاني» ثلاثة أسماء مهمة أخرى وهي: جميل بايك وكالكان دوران (وهما أكراد أتراك يعتبران على نفس المستوى مع كارايلان)، وفهمان حسين (الملقب باهوز أردال، وهو كردي سوري). وفي حين يُعرف عن كارايلان بأنه مطيع لآراء أوجلان، إلا أن لكل من كالكان وبايك شراكة عملياتية لا تقع تحت السيطرة الكاملة لأوجلان. كما يُعرف عن حسين، وهو المسؤول عن تدريب المسلحين، بأنه يعمل وفقاً لمبادراته. وعلى الرغم بأنه لا يبدو من المرجح أن أياً من الثلاثة سيتحدى أوجلان في الوقت الراهن، إلا أن كالكان قد أعرب عن بعض التحفظات بشأن المحادثات، قائلاً: "إذا تريدون وقف القتال، تحتاجون التحدث إلينا [نحن المقاتلين في الجبال]." ويُعرف عنه أيضاً بأنه قريب من طهران، التي تعارض قيام اتفاق بين تركيا و«حزب العمال الكردستاني». وفي الوقت نفسه، يحافظ بايك على علاقات جيدة مع الأكراد الإيرانيين، في حين يتمتع حسين باستمالة واسعة بين الأكراد السوريين.

من المرجح أن تزيد إيران من دعمها للفصائل المتشددة المنشقة عن «حزب العمال الكردستاني» والمعادية لتركيا.

ويشير كل ذلك إلى أنه حتى لو استطاع أوجلان إقناع قسم كبير من أعضاء «حزب العمال الكردستاني» بالموافقة على طلبه بموجب اتفاق السلام، إلا أن بإمكان غيره من القادة تشكيل جماعات منشقة على المدى الوسط إلى الطويل، وعلى الأرجح بدعم من إيران. فكما انفصل المتطرفون عن "الجيش الجمهوري الإيرلندي" بعد التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في أواخر تسعينيات القرن الماضي، وتشكيلهم "الجيش الجمهوري الايرلندي الحقيقي" واستمرارهم في محاربة الحكومة البريطانية، من الممكن بزوغ «حزب العمال الكردستاني الحقيقي» رداً على إجراء محادثات مع أوجلان.

بالنسبة لطهران، يثير التقارب التركي الناشئ مع «حزب العمال الكردستاني» تساؤلات قوية. فمنذ أن بدأت أنقرة بتأييد الانتفاضة السورية في أواخر عام ٢٠١١، شجعت إيران هذه الجماعة على القيام بعمليات تستهدف تركيا. وفي الواقع، من المعروف أن عدداً من هجمات «حزب العمال الكردستاني» التي وقعت في العام الماضي في جنوب شرق تركيا قد جاءت من إيران، وإذا ما نزع أعضاء الحزب سلاحهم، سيتم حرمان طهران من هذه الذراع.

ومن شأن قيام تفاهم بين تركيا و«حزب العمال الكردستاني» أن يجعل من السهل على أنقرة أيضاً التوصل إلى فهم أفضل مع واحدة من الجماعات المنتسبة إلى الحزب ألا وهي «حزب الاتحاد الديمقراطي». وهذه الجماعة هي ميليشيات كردية سورية رئيسية قائمة في جنوب الحدود التركية. وهذا بدوره سيساعد تركيا والأكراد السوريين على العمل معاً ضد الأسد، الذي ما زال نظامه يحصل على الدعم القوي من طهران.

وفي ضوء هذه المخاوف، من المرجح أن تزيد إيران من دعمها للفصائل المتشددة المنشقة عن «حزب العمال الكردستاني» والمعادية لتركيا.

في العراق، هناك الآن توقعات بوجود رَدِّيْ فعل مختلفين لمحادثات السلام. فبالنسبة لـ "حكومة إقليم كردستان" ورئيسها مسعود بارزاني، يبشر قيام اتفاق مكتمل الأركان بين تركيا و«حزب العمال الكردستاني» بالحصول على نصر سياسي وشخصي كبير. فبالإضافة إلى تدعيم الأواصر السياسية والاقتصادية والأمنية القوية، التي تطورت على مدى السنوات القليلة الماضية بين أنقرة وأربيل، فمن شأن هذه الأواصر أن تنهض بأجندة "حكومة إقليم كردستان" التي تتمثل بمساعدة أكراد سوريا على تحقيق قدر أكبر من الحرية من خلال العمل مع تركيا ضد نظام الأسد، بدلاً من العكس من ذلك.

ويشكل التقارب التركي الناشئ مع «حزب العمال الكردستاني» فرصة جديدة لتحقيق الاستقرار في العلاقات مع الأكراد السوريين وبين الأكراد أنفسهم. ونظراً لصعود مكانة أنقرة وتدهور وضع الأسد، فمن الممكن أن يتحول هؤلاء بصورة أكثر حسماً ضد النظام وباتجاه ائتلاف المعارضة الرئيسي في سوريا. ومن شأن هذا التحول أن يرسخ التفاهم الواعد ولكن غير المكتمل الذي تم التوصل إليه بين الفصائل الكردية السورية المتنافسة في تموز/يوليو الماضي بوساطة بارزاني. ومن شأن ذلك أن يعزز بدوره من الأهداف التركية والأمريكية لإسقاط الأسد، حيث سيؤدي إلى تجنب قيام صراع داخلي لاحق في سوريا، ويقلل إلى أدنى حد من امتداد هذا الصراع إلى دول الجوار. وفي أفضل الأحوال، يمكن أن يتمخض عنه ظهور طوق من المجتمعات الكردية الصديقة على حدود تركيا الطويلة مع سوريا والعراق، التي يسهل اختراقها، بحيث يفتخر كل مجتمع بحصوله على قدر من الحكم الذاتي المحلي.

* من ورقة للباحثين في معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدني

الإخوان المسلمون واستعجال الوصول إلى السلطة

حسام ميرو

عاد الإخوان المسلمون إلى واجهة السياسة السورية، وإلى سوريا، وذلك بعد أن غابوا عنها منذ ثمانينات القرن الماضي، وكانت عودتهم سريعة وقوية، حتى أن البعض يتهمهم اليوم بأنهم يحاولون الإستيلاء على القرار السياسي للمعارضة والثورة معاً.

كانت بصمات الإخوان المسلمين في تشكيل المجلس الوطني واضحة، ومن ثم الائتلاف الوطني، وهو ما تؤكده الوقائع، والدراسات المتعددة، وآراء الكثير من المعارضين السوريين ممن كانوا جزءا من المجلس والائتلاف، أو ممن لم يدخلوا إلى الإطارين السابقين، والأهم من ذلك كله، هو الدليل القوي الذي ينبع من ولاء الكثير من الألوية والكتائب المقاتلة لهم، بفضل ما قدموه من دعم لها، دعم بالسلاح والمال، وقد استثمروا ذلك كله في إطار الواقع وفي إطار السياسة.

عودة الإخوان إلى ساحة السياسة السورية لم تقابل بجفاء من قبل معظم القوى السياسية التقليدية، خاصة حلفاء الإخوان في إعلان دمشق، وقد كانت وثيقة العهد التي أصدرها الإخوان بمثابة تمرير رسائل للقوى اليسارية والديمقراطية والعلمانية، رسائل طمأنة تقول إن الإخوان يتبنون مفهوم الدولة المدنية، والديمقراطية، وغيرها من المفاهيم المتعلقة بالعقد الاجتماعي والسياسي والقانوني للدولة الحديثة.

إن بصمات الإخوان المسلمين في تشكيل المجلس الوطني واضحة ومن ثم الائتلاف الوطني

لا تكمن المشكلة فيما يكتب على الورق في عالم السياسة، وإنما في الممارسة الواقعية للأطراف السياسية، والمفارقة بين العالمين النظري والعملي للإخوان هي ما دفعت الكثيرين ممن لم يرتابوا من العودة القوية للإخوان في بداية الأمر يعيدون حساباتهم، ويستشعرون الخوف من الممارسة العملية لهم في الواقع الميداني العسكري، وفي الواقع السياسي، خاصة مع وجود اتهام صريح للإخوان بأنهم كانوا وراء فشل توحيد المعارضة، أو لنقل إفشالها.

هنا، لا بد من ذكر وقائع بعينها، وأهمها الفرصة التاريخية لتوحيد المعارضة في مؤتمر القاهرة في ٢ و٣ تموز من العام الماضي، حيث كان من المنتظر أن تنبثق عن المؤتمر لجنة متابعة وتنسيق بين كافة أطياف المعارضة، لكن الإخوان من خلال المجلس الوطني وقفوا بشدة ضد وجود أي شكل من أشكال المتابعة والتنسيق مع باقي أطياف المعارضة، حتى أنهم حاولوا فرض أسماء لجنة صياغة الوثائق النهائية، وذلك حينما خرج الدكتور نذير الحكيم مقترحاً أسماء لجنة صياغة الوثائق، وذلك في محاولة استباقية منه لأن يتم تشكيلها بالتوافق أو الانتخاب، وهو ما قوبل بالرفض المباشر من قوى سياسية من خارج المجلس الوطني.

اعتقد الإخوان المسلمين أن بسط نفوذهم على الثورة سيجعلهم يحظون بنصيب الأسد من نتائجها، لكن كما يقال لا يمكن التفكير بسلخ جلد الدب قبل اصطياده، وقد أدت حالة الاستعجال في كسب ولاء المنشقين والكتائب سبباً في تفريق الكتائب عن بعضها البعض، خاصة أن الكثير من الكتائب رفضت الانصياع إلى حالة الولاء، وهو ما أدى بشكل من الأشكال إلى عدم وجود جسم عسكري موحد يقود ويخطط للعمليات العسكرية.

لم يتم سلخ جلد الدب، ولم يسقط النظام سريعاً، وتزايدت المخاطر المترتبة على استعصاء موازين القوى بين قوى الثورة والنظام، ومع ذلك فإن سلوك النواة الصلبة «الإخوان المسلمون» داخل الائتلاف الوطني لم تتغير، فما زالت تستشعر أنه من حقها لما تمثله من ثقل على الأرض أن توجه دفة قرارات الائتلاف، وهو ما دعا عدد من السياسيين والمثقفين السوريين مؤخراً إلى إصدار بيان يستنكرون فيه الإقصاء الذي يمارسه الإخوان تجاه بقية مكونات الائتلاف من جهة، وعلى المكونات السياسية من جهة أخرى، كما صدر بيان عن القيادة المشتركة للجيش الحر يتهم الإخوان بأنهم السبب وراء تأخر انتصار الثورة، وهو ما يعني أن المعارضة وقسم كبير من الجيش الحر بات يقف موقف مناهض لسياسات الإخوان في الثورة السورية.

وفي السياق نفسه، فإن الائتلاف كان قد أعلن في لحظة مولده عن خطة لتوسيع الائتلاف لتشمل كل القوى التي لم يتسنَ لها الدخول إليه، ولا أحد

اعتقد الإخوان المسلمين أن بسط نفوذهم على الثورة سيجعلهم يحظون بنصيب الأسد من نتائجها

يعرف لماذا لم تتم دعوة تلك القوى بالأساس لحظة تشكيل الائتلاف؟ ولماذا لم تتم دعوتها بعد ذلك؟. وهنا يعزي الكثيرون السبب إلى رغبة واضحة عند الإخوان بعدم دخول قوى جديدة، مما يضعف قدرة الإخوان على رسم سياسات الائتلاف وخارطة تحالفاته.

مما لا شك فيه أن الإخوان هم الأكثر تنظيماً بين القوى السياسية السورية، لكن هذا لا يعني أن سياساتهم هي الأكثر صواباً من أجل إنجاح الثورة، ولا يعني تهميش قوى أخرى لم تحظ بالدعم القطري والتركي الذي حظي به الإخوان، ولا يعني أحقية إمساكهم بالقرار العسكري، خاصة أنه قد ثبت بالملموس أنهم لم يمسكوه كما كانوا يعتقدون، فمن انشق عن النظام من ضباط وأفراد لم ينشق لأنه موالٍ للإخوان، وإنما لرفضه أن يكون أداة قتل ضد شعبه، ولهذا فإن قسم كبير من هؤلاء لم يرضَ بأن يقدم فروض الطاعة لهذا الفصيل السياسي، لأن الكثير من المنشقين يؤمنون بأن القوة العسكرية يجب أن تكون بعيدة عن الاستقطاب السياسي، وأن مهمتها هي إسقاط النظام، وليس دعم فصيل سياسي للوصول إلى السلطة.

لقد استبق الإخوان الأحداث، وتعجلوا الوصول إلى السلطة، ودفعوا بالكثير من أبناء شعبنا إلى الخوف من المستقبل، وهنا لا نتحدث كما تجري العادة عن الأقليات فقط، وإنما عن فئات كثيرة من الشعب تجد أن وضع اليد من قبل اتجاه سياسي محدد على الثورة هو أمر مضر بالثورة، وبمستقبل سوريا.

السؤال: هل استوعب الإخوان حقيقة أن سوريا أكبر من فصيل سياسي مهما كان؟ وأن نجاح الثورة يعتمد على المشاركة وعدم الإقصاء، وأن الحكم لا يأتي من خلال الثورة، وإنما من خلال صناديق الاقتراع؟.

من المؤكد أن المشككين في استيعاب الإخوان لهذه المسائل كثر.

المشهد السوري على ضوء التحولات الجديدة

غازي دحمان

ينطوي المشهد السوري، راهناً، على جملة من التحولات المهمة، فيما يبدو أنه محاولة لإعادة تزخيم ديناميات هذا المشهد، وصولاً إلى تخليق معطيات جديدة يمكن البناء عليها لتجاوز مرحلة الثبات «الاستاتيك» المدمر التي وسمت الوضع في سورية أشهر عديدة، وكانت مرشحة للاستمرار أكثر في حال عدم وجود تحركات جادة.

هذه التحولات بدأت بالتعبير عن نفسها منذ بداية الولاية الثانية للرئيس الأمريكي باراك أوباما، وذلك عقب مخاض طويل من تقدير للمواقف ودراسة للحالة وتقييم للخطط والأوضاع، بعض من حيثيات هذه الحالة تسرب إلى وسائل الإعلام وعبر عنه بعض أركان الإدارة الأولى للرئيس أوباما بنزق وتبرم، غير أن قسماً مهماً من تلك الحيثيات وجد طريقه إلى التنفيذ المباشر عبر الإتفاقيات والتفاهمات بين الحكومات والدول.

ولم يطل المقام كثيراً بعد جولة استكشاف، ليس للمواقف، وإنما للأوضاع، التي أجراها وزير خارجية الولايات المتحدة جون كيري في أوروبا والشرق الأوسط ، حتى بدأت تظهر الاستعدادات، ويتم التأكيد على الجاهزية في كثير من الدول ذات العلاقة والتماس مع الوضع السوري بشأن التحول المهم والمرتقب الذي سيحدث على واقع الحدث السوري.

ولم يكن الوضعين الإقليمي والداخلي بعيدان عن هذه الاستعدادات وتلك الترتيبات، بل أنه كان لا بد من الانطلاق منهما لتأسيس التغيير الجديد، عبر تأكيد المصالحة الإسرائيلية – التركية، مما يوحي بإمكانية إعادة تشغيل نظرية الكماشة التي أوجدها اتفاق تل أبيب وأنقرة نهاية التسعينيات من القرن الماضي، ترافق ذلك مع بعض الإجراءات التي بدت متباعدة، ولكنها تصب في إطار إحداث التغيير المقصود، مثل عقد مؤتمر للمعارضة العلوية في القاهرة بهدف إحداث شرخ في بنية النظام وإضعاف تماسكها، وكذلك ترتيب هيكل بناء المعارضة باستحداث الإطار التنفيذي من خلال الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة، وإتباع ذلك بإنجاز قرار على المستوى الإقليمي يمهد لنزع الشرعية عن النظام، وإحالتها إلى المعارضة بوصفها بديلاً شرعياً حقيقياً.

وخلف لوحة هذه الإجراءات، وكسبب مباشر لها ظهور جملة التعقيدات على هامش الحدث السوري شكلت تهديداً لمصالح الغرب في المنطقة، حيث تبدى أن دينامية الفوضى التي إشتغلت على الأرض السورية، وتُركت تتفاعل على مدى عامين على هواها ووفق مقاديرها، بدأت تضرب بقوة خارج حيزها المكاني ووصلت مفاعيلها السلبية إلى ساحات جديدة، كما أن التسونامي السوري بدأ يهدد خارطة المصالح الغربية في المنطقة، مما استدعى العمل على صياغة جديدة بمثابة استراتيجية إسعافية.

ولا شك أن هذا التطور يحمل في طياته اعترافاً أولياً بأن الأزمة السورية أنهت وظائفها الدولية، والتي من أجلها تم إعاقة كل الحلول لتكمل دورة الاستنزاف، حيث انطوت الأزمة على حقيقة مؤلمة لكل الأطراف الإقليمية والدولية، وهي أنها لم تفعل طوال تلك المدة سوى الاستثمار في الخراب الذي لن ينجو منه أحد.

مؤتمر المعارضة العلوية في القاهرة هدف الى إحداث شرخ في بنية النظام وإضعاف تماسكها

تقوم الإستراتيجية الجديدة، وبحسب ما تسرب من مصادر دبلوماسية، وما كشفته بعض التحركات السياسية، على إقفال كل خطوط الإمداد للنظام من الخارج في مرحلة أولى، بما يحقق عملية عزل ناجعة، الهدف الأساسي منها تعديل موازين القوى لصالح قوى المعارضة المسلحة، وإقناع حلفاء النظام الخارجيين» روسيا وإيران» بأن عملية إنقاذ نظام الأسد باتت مهمة مستحيلة، وما عليهما سوى السعي للانخراط في تسوية تضمن لها بعض المصالح في سورية المستقبلية.

يتزامن ذلك مع إقناع مؤيدي النظام الداخليين بأن الأمور مالت بشكل نهائي إلى غير صالح النظام وبشكل لا رجعة فيه، وأنها تسير صوب وضع جديد، وما عليهم إلا أن يحجزوا مكانة لهم في أطر هذه المتغيرات الجديدة تضمن لهم الحصول على أدوار معينة في النظام الجديد، وتجنبهم عواقب الثأر والانتقام في حال استمرارهم بتأييد نظام آيل للسقوط، ولا خيارات بديله له غير الرحيل، وتسليم السلطة إلى قوى المعارضة.

ماذا يعني ذلك؟ يعني أننا إزاء مرحلة صعبة ومعقدة، إذ أن الأطراف الداعمة للنظام، وحتى النظام نفسه، لن يقبلوا بهذه النتيجة بشكل أوتوماتيكي، وحتى الوصول إلى إقناعهم يتطلب ضغطاً كبيراً واستعدادات موازية ضخمة، مما يعني أننا أمام تكثيف مرتقب للقوة النارية على مختلف الجبهات، والمزيد من الدماء والدمار في المرحلة القادمة.

غير أن ذلك يعني أيضاً أن قطار الحسم بدأ يسير على السكة الصحيحة، ولو أن انطلاقته تأخرت كثيراً، وكان من نتيجة هذا التأخير المأساة التي تراكمت في العمق السوري.

إذاً الأزمة السورية أمام تغير مهم في مسارها، إيران كانت أول الأطراف التي قرأت هذا الواقع وأرسلت دبلوماسييها إلى القاهرة، ربما لتستوضح خفايا هذا التغيّر وطبيعته، مع ان مصر كانت خارج اللعبة، ربما نظراً لظروفها وبعدها الجغرافي نسبياً عن سورية، وتشير التقديرات بهذا الخصوص أن الدور المركزي في هذا التغير ستقوم به الأردن، بعد أن حصلت على ضمانات أمريكية بأن يكون لها أدوار مهمة في الترتيبات السورية القادمة.

ومن ملامح هذا التغير أن ينتهي إلى معادلة لا غالب ولا مغلوب، بحيث لا تحقق الثورة نصراً واضحاً ومبيناً على نظام الأسد، ولا يصار إلى سحق مؤيدي النظام السابق وإلغاءهم نهائياً، هي أشبه بتسوية يتم فيها إجبار الأسد على التنحي، والحفاظ على مؤسسات الدولة، وتسليم السلطة لقوى مدنية وعسكرية محترفة، وإبعاد كل العناصر المتطرفة من المشهد الجديد لسورية.

الاقتصاد السوري من الفشل التنموي إلى الاستنزاف

■ مركز الشرق للبحوث- سورية

أظهرت الثورة السورية بشكل جلي فشل الدولة في القيام بعمليات التنمية الاقتصادية والتنموية من خلال التطابق بين المناطق المهمشة المشاركة في الثورة ودرجة نموها الاقتصادي والاجتماعي، حيث لم تستطع الحكومات السورية المتلاحقة منذ استلام حزب البعث من السير ببرنامج تنموي شامل قادر على تلبية المتطلبات الأساسية للتنمية المستدامة. وقد عانت القطاعات الاقتصادية كافة من الأمراض الإدارية المزمنة، مثل انتشار الفساد، البطالة المقنعة، ضعف الإنتاجية. إضافة إلى زيادة في نسب البطالة والفقر وارتفاع معدلات التضخم، وعدم وجود عدالة في توزيع الثروة.

وقد أدى تبني حزب البعث لاقتصاد السوق الاجتماعي إلى تحول الاقتصاد السوري للعمل بآليات السوق (العرض والطلب) من دون الاهتمام بتوفير شبكات الضمان الاجتماعي المرافقة لهذا التحول، الأمر الذي أفضى إلى تراجع في دور الدولة في الحياة الاقتصادية اليومية، مقابل زيادة في دور القطاع الخاص. كما أدى دخول الدولة في اتفاقيات التجارة الحرة مع الدول العربية وتركيا إلى تراجع دور القطاع الصناعي المحلي غير المؤهل للمنافسة، وتكبده خسائر كبيرة مقابل دخول السلع العربية والتركية.

وفي هذه المرحلة لم يعد بإمكان بنية الدولة أن تتناسب مع أدوات الإنتاج في العالم بشكل عام، وفي سورية بشكل خاص. الأمر الذي أدى إلى عجز الحكومة في الاستمرار في سياسات دعم احتياجات المواطن الرئيسية. وبدأت بالانسحاب التدريجي من قطاعات مثل الصناعة والتجارة والبنوك والتعليم والصحة، ورفع الدعم المقدم للمحروقات، سعيا منها للتخفيف من الاستنزاف الدائم لموارد الدولة.

أدت الأحداث الجارية في سورية إلى تراجع مستمر في المؤشرات الاقتصادية العامة، بسبب تعطل الدورة الاقتصادية من جهة، وبسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة من جهة أخرى. بالإضافة إلى ذلك، أدى استخدام السلطة للخيار العسكري إلى تكبيد الدولة مصاريف إضافية لتأمين عدد من الأدوات اللازمة لقمع الثورة مثل (صيانة طائرات، وقود، ذخيرة، رواتب ومكافآت للعناصر والمجموعات المسلحة).

ومن الناحية النظرية، يمكن أن نعزي تبني السلطة للحل العسكري في جوهره إلى رفض النخب لتغيير طبيعة العقد الاجتماعي بناءً على متطلبات تطور المجتمع، وتعطيل عملية تطور النظام الاقتصادي السوري من اقتصاد اشتراكي إلى اقتصاد ليبرالي اجتماعي (اقتصاد السوق الاجتماعي).

تسبب تبني السلطة للخيار العسكري إلى نشر الدمار الواسع في البنى التحتية في المدن والقرى السورية (طرق، شبكات الكهرباء والهاتف والماء) وإلحاق أضرار جسيمة بالمباني السكنية والتجارية والصناعية.

وفي السياق ذاته، أسفر تعطل الدورة الاقتصادية في سورية وعمليات التهجير إلى زيادة عدد العاطلين عن العمل في جميع المحافظات السورية، وقد ترافق ذلك مع انقطاع عدد من السلع، وزيادة معدلات التضخم، بسبب ارتفاع أسعار الدولار، والأوضاع الأمنية في المدن.

ملامح الأزمة الاقتصادية

برزت أزمة غير مسبوقة في توفير الخبز والمحروقات في كافة المحافظات السورية، وبشكل متباين الشدة بين محافظة وأخرى، بسبب نقص الطحين والمازوت والغاز، وصعوبات النقل والتنقل، وازدياد الطلب على هذه المواد في بعض المناطق، بسبب حالة النزوح الداخلي نتيجة الوضع الأمني والعسكري في العديد من المدن والمناطق الأخرى، ما أدى إلى صعوبة الحصول على هذه المواد، وارتفاع أسعارها بشكل جنوني.

أما قيمة الليرة السورية فقد انخفضت مقابل العملات الأجنبية الذي وصل إلى حوالي ١٠٠٪ مع ارتفاع نسبة التضخم منذ بداية الأحداث في آذار ٢٠١١ حتى الآن إلى حوالي ٤٠٪، ما انعكس على أسعار المواد الاستهلاكية الضرورية، نتيجة الأسباب التي سبقت الإشارة إليها، إضافة إلى انتشار ظاهرة الجشع، والاحتكار، وضعف الرقابة والمحاسبة للمخالفين وضعاف النفوس والفاسدين.

وتردت أوضاع المهجرين والنازحين الذي بلغ عددهم حوالي ثلاثة ملايين نسمة، ومعاناتهم الكبيرة في الحصول على ما يكفيهم من مستلزمات المعيشة، وخاصة في فصل الشتاء، وعدم قدرة جهود الإغاثة الحكومية والأهلية على تقديم ما يلزم بالشكل والوقت المناسبين.

أما مشكلة البطالة فقد تفاقمت بسبب توقف العديد من المنشآت الإنتاجية والخدمية كلياً أو جزئياً أو تراجع إنتاجها والطلب على خدماتها، وصعوبة الوصول إلى أماكن العمل، بما في ذلك الانتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، وكذلك الانتاج الصناعي.

وأصاب التخريب والدمار المنشآت الصناعية والخدمية والبنى التحتية، وبشكل خاص السكك الحديدية، ومحطات توليد وتحويل الكهرباء، وآبار وخطوط نقل النفط والغاز، وتوقف العديد من المنشآت الصناعية والخدمية، وانتقال عدد منها إلى البلدان المجاورة لأسباب مختلفة، يأتي في مقدمتها الوضع الأمني، ونقص الوقود والكهرباء، وضعف الطلب الداخلي والخارجي.

كما تراجع الإنتاج الزراعي، وخاصة المحاصيل الزراعية الاستراتيجية، مثل القمح والقطن والشوندر السكري، حيث انخفض الناتج إلى النصف، وبلغ عجز القمح حوالي مليون طن، إضافة إلى تراجع الإنتاج من الخضار والفواكه ونسبة المسوق منها بسبب صعوبة الوصول إلى المزارع والمعامل ومحطات تربية المواشي والدواجن في المناطق المشتعلة، وعدم توفر مستلزمات الإنتاج لها، وصعوبة جني وتسويق منتجاتها وإيصالها لاحقاً إلى مناطق الاستهلاك. إضافة إلى ارتفاع أسعار الأعلاف، وتهديدها لإنتاج الدواجن والمواشي ومنتجات الألبان، وبالتالي ارتفاع أسعارها.

تناهت الحركة السياحية الخارجية والداخلية سواء داخل المدن السورية أو حتى فيما بينها إلى ما يقارب الصفر. إذ انخفضت عائدات السياحة في سورية بنسبة ٧٥,٤٪ مقارنة بين الربع الأول من عام ٢٠١٢ ومثيله في عام ٢٠١١.

وبالنسبة إلى الاحتياطي من النقد الأجنبي فقد استنزف بعد توقف مصادره من خلال المقاطعة والمنع والتجميد وانخفاض تحويلات العاملين السوريين في الخارج من جهة، واستهلاكه من أجل مواجهة الاحتياجات الضرورية، وكذلك تهريبه خارج البلاد من جهة أخرى، ما يهدد قيمة العملة الوطنية، وبالتالي الوضع الاقتصادي والاجتماعي خلال الفترة القادمة.

وتراجعت القدرة على التصدير، سواء بالنسبة للنفط، أو للمنتجات الصناعية والزراعية الأخرى، بالإضافة إلى ضعف السيولة النقدية لدى الحكومة حتى بالنسبة لتسديد الرواتب والأجور، نتيجة زيادة الإنفاق الأمني والعسكري بسبب الأزمة، وانخفاض الإيرادات الحكومية بسبب توقف تصدير النفط، وعدم تسديد الضرائب والرسوم والقروض ، إضافة إلى امتناع النمسا عن تسليم العملة السورية المطبوعة لديها، ما أدى إلى التحول لطباعتها في روسيا مؤخراً.

حفلة المشي

حسين جمو

من العادات الشعبية التي تفاجأت أنها مقتصرة على حيز اجتماعي صغير هي "حفلة المشي"، وهذا المصطلح نفسه ترجمة غير دقيقة عن اللغة الكردية، لكنها تعبّر عنها.

اسم الحفلة أو المهرجان العائلي بالكردية هي «kostek" (كوستك)، ولستُ متأكداً من أصل الكلمة حيث أن العديد من الكلمات التركية متداخلة مع الكردية والعكس صحيح أيضاً. وحتى اليوم لم أسمع أن هناك كورد أو عرب لديهم هذا التقليد الشعبي بالطقوس ذاتها. ما أن يبدأ الطفل الوقوف ثم إنجاز خطوتين متتاليتين، تبدأ التحضيرات لـ"كوستك"، وتأتي بصيغة حرفية كما يلي: (Qetandinê kosteke).

درجت العادة أن لا يشارك الأب في الاحتفال بمشي الطفل، ولولا المرأة لاندثرت هذه العادة كما الكثير غيرها، حيث تقوم الأم صباحاً بتحضير المستلزمات، وهي البزر (عباد الشمس حصراً) الذي يتم دعمه بالسكاكر والبوشار والقمبز المحمّص وأنواع أخرى من الحبوب. وتضيف الأم شوكولا "الكاكاو" إذا كانت سخيّة!. يتم تقسيم كل ذلك إلى حصص وتوزع على أكياس بلاستيكية صغيرة، إضافة إلى كيس يعادل أربعة أو خمسة أمثال الكيس الصغير، وتكون هي الجائزة الكبرى!.

تستدعي الأم أطفال وفتيان الحارة الذين يبدؤون بعمليات الإحماء قبل انطلاق المنافسة، وتحدد الأم عدد دورات السباق، الركض مثلاً ثلاث مرات ذهاباً وإياباً بين الطفل (خط البداية والنهاية) وبين سور المنزل أو شجرة ما.. على الأطفال الدخول في سباق جدّي وخطير يعتبر رمزاً للبطولات المبكرة في سبيل الحصول على الجائزة الكبرى التي تكون بين قدمي الطفل المثبت من أمه بقوة من الخلف، لحمايته من طيش واندفاع الأطفال على وجهه.

العقدة هنا أنه للوصول إلى الجائزة الكبرى (كيس البزر والسكاكر) عليهم أولاً قطع خيط قطني رفيع مربوط بين قدميْ الطفل (الإبهامين)، ومن دون ذلك لا يكون الفائز فائزاً حتى لو كان أول الواصلين إلى خط النهاية. بعض الأطفال الطمّاعين عندما تشتد المنافسة يلتقطون الكيس ويركضون به من دون قطع الخيط، يتدخل الحكم (الأم) ويكون القرار محسوماً بإلغاء النتيجة ومنحها لمن قطع الخيط أولاً. أما بقية الأطفال فيتم توزيع الحصص الصغيرة عليهم جميعاً. هذه الحفلة الشعبية هو بمثابة إعلان رسمي بدخول الطفل إلى «عالم المشي».

في كل حفلات الـ"kostek" التي حضرتها وشاركت فيها، لم أربح أي مرة الجائزة الكبرى، ليس بسبب عدم سرعتي، بل بسبب حالات الغش المشروعة مثل دفعي إلى خارج مسار السباق من أطفال وفتيان أكبر سناً. أما البنات (الطفلات والفتيات) فيكنّ دائماً في مؤخرة الرتل الذكوري الجارف كالسيل!.

هذا العام، للمرة الأولى في تاريخ مسقط رأسي منذ تأسيسه قبل نحو ١٦٠ عاماً، يمشي أطفال من دون هذه الاحتفالات. حزين للغاية من أجلهم.. من جهة أخرى، أفكّر جدّياً في التحريض لتعميم هذه العادة على بعض المعارضين السياسيين، فالكثير منهم يحتاج إلى حفلة مشي عاجلة، رغم أن بعضهم يتجاوز ٨٠ عاماً!.

شبهات الاحتيال وراء إلغاء حفل أصالة في بروكسل

بعد انتظار الجمهور قرابة ساعتين على مقاعد مسرح «سيرك رويال» في بروكسل، فوجئ بالإعلان عن إلغاء حفل المغنية السورية أصالة نصري، الذي كان مقرراً إقامته في ٢٩ من الشهر الماضي، الأمر الذي أثار استغرابه، لا سيما وأن ريع الحفل كان مخصصاً لدعم مشروع بناء مدرسة للأطفال السوريين اللاجئين في الأردن. إلغاء الحفل كان كفيلاً بفتح باب الجدل الذي ساد الإعلام، وتبادل خلاله منظمو الحفل ومديرو أعمال أصالة، اللوم، في وقت حذرت فيه أصاله من «تجار» يستغلون قضية مساعدة السوريين لمصالحهم الشخصية.

فيما ذكر منظمو الحفل أن الغاء الحفل كان بسبب «عقبات تنظيمية ومالية» أدت إلى «رفض الفرقة الموسيقية الظهور على المسرح».

وأشار المنظمون إلى أن التفاوض مع مدير أعمال أصالة حول تلك العقبات استمر حتى خلال انتظار الجمهور. وعزت نعيمة عبد اللاوي إحدى مسؤولي الجمعية الخيرية المنظمة للحفل السبب إلى عدم تمكنهم من تأمين كامل أجور الفرقة الموسيقية قبل الحفل، بعدما تبرعت أصالة بأجرها، بسبب "تجميد بنك مصري لنصف الأجرة التي حولناها لأن اسم الجمعية متصل بسوريا».

ومن جهته، قال أنس نصري، شقيق أصالة ومدير أعمالها، لوكالة فرانس برس أن التخلف عن دفع الأجر «ليس السبب الوحيد» لإلغاء الحفل. مضيفاً أن السبب الآخر هو «عدم حصولنا على الوثائق التي طلبناها لكي نتثبت من طبيعة الجمعية وأهدافها»، موضحاً أن الشكوك انتابتهم بسبب مماطلتهم المستمرة في هذا الأمر.

وفي تغريدات لها على موقع تويتر ذكرت أصالة بأنها طلبت من القائمين على الحفل بعض الأوراق التي تثبت صحة قولهم والذي بناءً عليه تبرعت بأجرها، مشيرة الى أن تهربهم من ذلك، وابدت في تغريدة أخرى أسفها على وجود بعض من يتاجرون بدم الأطفال لكسب المال.